أثر الزكاة كأداة من أدوات النظام المالي الإسلامي في مكافحة الفقر –حالة السودان–

الأستاذ: زهار وليد

جامعة محد البشير الإبراهيمي – برج بو عريريج–.

مقدمة

اعتمدت جل الدول الإسلامية في تمويل اقتصاداتها على الطرق والأساليب المكتسبة من الدول الغربية، فجل الأنظمة المالية الحديثة للدول الإسلامية هي على النمط الغربي، مبتعدة في ذلك عن موروثها الحضاري الإسلامي الذي أولى عناية كبيرة للنظام المالي في الدولة، حيث نجد أن الإسلام شرع الكير من الأحكام المتعلقة به، ولم يتركها لتخمينات وابتكارات وتحليلات البشر، لما لها من أهمية في الحياة البشرية خاصة في شقها الاقتصادي، فنجده قد فرض مجموعة من الأنظمة المالية إن صح التعبير التي تكون النظام المالي في إطاره العام، كالزكاة والخراج والفيء والغنيمة والعشر والأوقاف وغيرها مما له صلة بالنظام المالي للدولة.

إلا ان الزكاة تعد أهم هذه العناصر، خاصة في جانب الإنفاق وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة ومواجهة المشكلات الاقتصادية، التي تستنزف الكير والكثير من التمويلات الحكومية، سواء اكانت على شكل نفقات تمويلية أو على شكل دعم وإعانات.

وسنحاول من خلال هذه الورقات إبراز أثر الزكاة على مشكلة من المشكلات الاقتصادية، استنزفت الكير والكير من تمويلات الدول النامية بصفة عامة والتي من بينها الدول الإسلامية، ألا وهي مشكلة الفقر.

وحتى تكون الدراسة أكثر واقعية وليست مجرد تنظير على ورق، فإننا سنعتمد على دراسة حالة جمهورية السودان، وليس اختيارنا للسودان اختيارا عشوائيا، وإنما لما لجمهورية السودان من السبق في مجال تقنين وفرض إجبارية دفع الزكاة وتطوير أساليب إدارتها من جهة، ولما تعانيه السودان من الفقر المدقع خاصة بعد الحصارات الاقتصادية والإقليمية التي توالت عليها.

مشكلة البحث:

من العرض السابق فإن المشكلة المطروحة في هذه الدراسة هي: مدى تأثير الزكاة الفعلية والزكاة الممكنة كآلية من آليات النظام المالي الإسلامي في تخفيف حدة مشكلة الفقر في جمهورية السودان؟

وللإجابة على التساؤل السابق فإننا سنتطرق للعناصر التالية:

المبحث الأول: تطور حصيلة الزكاة في السودان.

المبحث الثاني: أر النفقات الزكوية الفعلية والممكنة على مشكلة الفقر في السودان.

المبحث الأول: تطور حصيلة الزكاة في السودان:

عند الكلام عن حصيلة الزكاة –وبطبيعة الحال ما يتبع ذلك من توزيعها–؛ فإننا نعني بذلك مقدار جباية الزكاة وقدر كل صنف من الأصناف الزكوية من هذا المقدار ؛ لذلك سنتكلم أولا عن حصيلة الزكاة وتطورها ثم بعد ذلك عن توزيعاتها على مصارفها؛ لكننا قبل التعرض لذلك كله لابد من التنبيه على أمر مهم وهو أن عملة السودان قد مرت بمراحل تغيرت خلالها العملة .ففي سنة 1991، تم استبدال الجنيه السوداني آنذاك بالدينار السوداني من أجل امتصاص الكتلة الزائدة، ثم في سنة 2006 تم تغيير العملة مرة أخرى من الدينار السوداني إلى الجنيه السوداني على أساس أن 1 جنيه يساوي 100 دينار. لذلك نجد أن الإحصاءات المقدمة في ميدان الزكاة وجبايتها مختلفة باختلاف العملة في الوقت الذي جبيت فيه.

وكذلك ستنحصر دراستنا لحصيلة الزكاة وتوزيعها في السودان ما بين سنة 2000 إلى سنة 2015؛ وذلك لتوفر الإحصاءات.

أولا: حصيلة الزكاة في السودان: لقد حققت جباية الزكاة في السودان تطورا ملحوظا، والجدول رقم (1) يوضح لنا تطور حباية الزكاة في السودان من سنة 2000 إلى سنة 2015.

جدول رقم (1):تطور حصيلة الزكاة في السودان 2000-2016 (الحصيلة بالمليون جنيه[أ])

السنة	الحصيلة المعتمدة	الحصيلة الفعلية	نسبة الفعلية إلى المعتمدة
2000	119.091	-	-
2001	134.605	152.32	88.4
2002	156.442	205.186	76.2
2003	192.082	226.14	85
2004	241.41	243.745	99
2005	271.358	269.351	100.7
2006	314.485	311.72	100.9
2007	357.141	370.630	96.4
2008	392.1	423.4	92.6
2009	445.3	426.9	104.3
2010	497.4	481	103.4
2011	592.6	510	116.1
2012	807.8	566	142.7
2013	1198	999.1	119.9
2014	1555.348	1300	119.6
2015	2100.102	2000	105
2016	2574.066	2400	107.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية 2000-2015، الموقع الرسمي للأمانة العامة لديوان الزكاة: http://zakat-chamber.gov.sd/arabic/index.php?option=com_content&view=category&id=27&Itemid=62.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حصيلة الزكاة في السودان قد شهدت تطورات كبيرة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016؛ حيث قدرت سنة 2000 بـ 119 مليون جنيه في حين بلغت 2.5 مليار جنيه سنة 2016 بنسبة زيادة تقدر تقريبا بـ 2161%، كما نلاحظ أن الزكاة المجباة فعلا قد تجاوزت ما تم تقديره

من طرف ديوان الزكاة منذ سنة 2005 في غالبه تقريبا، ويرجع ذلك في مجمله إلى تطور حصيلة عروض التجارة وحصيلة الزروع والثمار، خاصة عند نجاح المواسم الزراعية، بالإضافة إلى تطور المؤسسة الزكوية في السودان تنظيميا وإداريا؛ مما سهل من عملية الجباية وضبطها.

فتطور حصيلة زكاة الزروع و زكاة التجارة هي الدافع الرئيسي لتطور حصيلة الزكاة في السودان خلال الفترة المدروسة، وذلك راجع إلى عديد من الأسباب نوضحها في الآتي[ii]:

- بالنسبة لزكاة الزروع فهو راجع في غالبها لزيادة أسعار المحاصيل خاصة الذرة والسمسم والصمغ العربي.
- نجاح المواسم الزراعية في بعض الأوقات ساهم في رفع حصيلة زكاة الزروع كما حدث في الأعوام : 2004، 2011، 2012، ..2016.
- السياسات التي انتجعها الديوان في المشاريع الزراعية سواء أكانت جديدة أم قديمة أعيد إحيائها، وهو ما أضفى نجاحا ظاهرا في جباية أموال الزكاة، خاصة في محصول الذرة.
- أما بالنسبة لوعاء عروض التجارة ؛ فالاهتمام المتزايد به من طرف ديوان الزكاة أدى إلى نمائه، فقد بذل جهد كبير في تحصيله وضبطه من ذلك:
  - تحصيل وجباية مقدار من زكاة المال العام المعد للاستثمار ؛ أي الاستثمارات الحكومية وهو ما أدى إلى أثر واضح في زكاة الشركات.
  - الاهتمام المتزايد من الولايات الزراعية بوعاء التجارة إلى جانب وعاء الزكاة، وذلك بعد استهدافه من قبل دائرة تخطيط الجباية.
  - تحسين وسائل الجباية وقوانينها كتطبيق بعض الملفات النموذجية الجديدة ؛ مما استدعى خضوع أموال تجارية أخرى للوعاء الزكوي، كما في سنة 2007 وسنة 2010.

إلا أنه يمكن ملاحظة بعض التذبذبات التي تتخلل تلك الزيادة المطردة في حصيلة الزكاة مرة على مرة، وذلك راجع لبعض الأسباب التي أثرت على بعض أوعية الزكاة نوجز بعضها في النقاط الآتية[iii]:

- انخفاض نسبة أداء زكاة الزروع والثمار في سنة 2002، وذلك راجع إلى عدم تحصيل زكاة زروع قصب السكر في تلك السنة.
- انخفاض نسبة أداء زكاة الأنعام في سنة 2003، وذلك بسبب الظروف الأمنية المضطربة بولايات إقليم دارفور، والتي تمثل – هذه الولايات – 30% من حجم التقديرات الكلية لوعاء زكاة الأنعام.
- انخفاض نسبة أداء وعاء المال المستفاد سنة 2003، والذي سببه قرارات الهيئة القضائية في البلاد، والخاصة بعدم التقييد بشهادة إبراء الذمة من الزكاة عند تسجيلات الأراضي، وأيضا بسبب انخفاض مرتبات المغتربين وخروج الكثير منهم من دائرة المكلفين.
- انخفاض نسبة الأداء بالنسبة لكل من وعاء عروض التجارة والأنعام خلال سنة 2016، وذلك بسبب الأوضاع والمشكلات الاقتصادية كالحصار المفروض على السودان ؛ مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات، وكذلك الظروف الأمنية والنزاعات القبلية في بعض الولايات الرعوية.

ثانيا: توزيع حصيلة الزكاة في السودان: توزع الزكاة في السودان ع لى أساس المصارف الثمانية المذكورة في آية المصارف؛ إلا أن هناك صرفا زائدا وهو مصرف المصروفات الإدارية، والجدول رقم (2) يوضح لنا إجمالي ماتم صرفه في السودان من سنة 2000 إلى سنة 2016.

جدول رقم (2):إجمالي المصروفات الزكوية في السودان 2000-2016

السنة	الصرف الفعلي مليون حنيه	نسبة النمو	السنة	الصرف	النسبة
2000	108.4	-	2009	428.4	16.8
2001	122.8	11.7	2010	472	10.1
2002	136.2	10.9	2011	597.7	27
2003	160.8	15.3	2012	718.5	20.2
2004	221	37.4	2013	1093.7	52.2
2005	249.1	12.7	2014	1420.8	30
2006	290.2	16.5	2015	1889.3	33
2007	329.8	13.6	2016	2348.09	24.2
2008	366.7	11.2			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية لديوان الزكاة 2000-2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ماتم صرفه من حصيلة الزكاة في السودان في تطور ملحوظ، وذلك بطبيعة الحال راجع إلى ما تم تقديمه سابقا بأن حصيلة جباية الزكاة في السودان شهدت تطورات كبيرة وملحوظة.

والملاحظ على صرف الزكاة في السودان أن مصرف الفقراء والمساكين هو أكبر المصارف المستفيدةمن الحصيلة الإجمالية، وذلك راجع للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها السودان منذ مدة طويلة ؛ فلذلك فإن المجلس الأعلى لأمناء الزكاة دائما ما ينظر في التطورات الاقتصادية العامة والتغيرات في أحوال الأسر السودانية كمرجعية في تحديد نسب توزيع الزكاة وأولويات صرفها على مستحقيها. وعليهفإننا نلاحظ اختلاف نسب الصرف من سنة إلى أخرى.

فكمثال على ذلك ، قد قام المجلس الأعلى لأمناء الزكاة بتحديد النسب الموضحة في الجدول رقم (3) لتوزيع حصيلة الزكاة في سنة 2016، وقد راعى في ذلك التوزيع جانب الفقراء والمساكين نظرا للظروف التي يمر بها الاقتصاد السوداني والحياة الاجتماعية في السودان[iv].

الجدول رقم (3):نسب صرف الزكاة لسنة 2016

المصرف	النسبة المخصصة %	المصرف	النسبة المخصصة%
فقراء ومساكين	71	العاملون عليها	15
غارمون	4	في سبيل الله	2
ابن السبيل	0.5	المصروفات الإدارية	4.5
مصارف دعوية (المؤلفة قلوبهم)	3	المجموع	100

المصدر: الأمانة العامة لديوان الزكاة، التقرير السنوي 2016، ديوان الزكاة، السودان، 2016، ص 27.

لكن من خلال التقارير السنوية وبالنظر إلى التوزيعات الفعلية لحصيلة الزكاة ؛ فإن الأمر أوسع من ذلك، ففي بعضها يفوق ما هو محدد من طرف المجلس الأعلى لأمناء الزكاة كمصرف المصارف الدعوية

(المؤلفة قلوبهم)؛ حيث حدد له نسبة 3.5% سنة 2013، إلا أن التوزيع الفعلي أظهر أن النسبة التي حققها المصرف هي 4.4% بنسبة أداء فاقت 100% لتصل إلى 116.3%.وفي بعضها الآخر لا يصل إلى الهدف والنسب المسطرة، ففي سنة 2013 كانت النسبة المخصصة لمصرف الفقراء والمساكين هي 68%؛ إلا أن المحقق فعلا كان 67%، أي بنسبة أداء بلغت 89.9% فقط.

المبحث الثاني: أثر النفقاتالزكويةعلى مشكلة الفقرفي السودان

تبذل السودان مجهودات كبيرة في مجال مكافحة الفقر ؛ إلا أنها لا تزال تقبع ضمن أسوء الدول العربية في ذلك.وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز الأثر الذي تقوم به الزكاة في السودان في هذا المجال.

أولا: أثر الزكاة على الفقر : إن السودان تعاني من نسب فقر عالية جدا، سواء باعتبار خط الفقر الوطني أو الدولي، فقد قدرت نسب الفقر في السودان بحوالي 77.5 % و 90.5 % و 50 % و 46.5 % في السنوات 1992، 1996، 2002، 2009 على التوالي ، وذلك وفق خط الفقر الوطني، كما أن مؤشر جيني لسنة 2009 وسنة 2013 قد سجل معدلا مرتفعا قارب 36[٧]، مما يدل على تأزم الوضع في السودان، رغم أن ديوان الزكاة يخصص نسبا عالية جدا من حصيلة الزكاة لمصرف الفقراء والمساكين ؛ أضف إلى ذلك نوعية التوزيع التي يقدمها.

- **عدد الفقراء في السودان والمبالغ اللازمة لتغطية ذلك:** لا توجد الكثير من الإحصائيات حول الفقر في كثير من الدول والتي من بينها السودان، إلا أننا سنعتمد على السنوات التي ذكرت في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، وهي السنوات المذكورة سابقا، والجدول رقم (4) يوضح لنا عدد الفقراء والمبالغ المطلوبة لتغطية الفقر في هذه السنوات في السودان.

جدول رقم (4):عدد الفقراء والمبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر العام في السودان

السنة	عدد السكان	نسبة الفقر	عدد الفقراء	خط الفقر	قيمة سد فجوة الفقر (مليون ج)
1992	21701476	77.5	16818643.9	1320	2220.06
1996	24786190	90.5	22431502	1320	2960.95
2002	28679565	50	14339782.5	1320	1892.85
2009	33650619	46.5	15647537.8	1320	2065.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى:

- بينات البنك الدولي

.https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=SD&view=chart

- تقرير صندوق النقد العربي الموحد 2017، الملاحق الإحصائية، ص 288.

يتبين من خلال الجدول السابق أن نسب الفقر في السودان مرتفعة جدا؛ حيث بلغت نسبة الفقر لسنة 1996 حوالي 90.5%، لتنخفض بعد ذلك إلى 50 % و 46.5 % خلال السنوات 2002 و 2009 على التوالي؛ إلا أنها تضل نسبا مرتفعة جدا، وهذا ما أدى إلى كبر حجم المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر العام في السودان، حيث قدرت المبالغ في سنة 1992 بحوالي 2220 مليون جنيه، لترتفع سنة 1996 إلى 2960 مليون جنيه، ورغم انخفاضها بعد ذلك سنة 2002 و 2009؛ حيث سجلت على التوالي 1892 و 2065 مليون جنيه إلا أنها تظل مرتفعة جدا.

- **تغطية الزكاة لعدد الفقراء والمبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر في السودان:** بناء على ما سبق بيانه فإنه لا ينتظر الكثير من الزكاة في السودان، فلا يمكن تحميلها هذا الكم من الفقراء وهذا المبلغ من المستلزمات لسد فجوة الفقر؛ إلا أن تغطية الزكاة لعدد الفقراء ونسبتها إلى المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر هي على النحو التالي الموضح في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (5):عدد الفقراء الذين تغطيهم الزكاة الفعلية في السودان 2001-2016

السنة	نصيب الفقراء والمساكين (مليون جنيه)	خط الفقر	عدد الفقراء
2001	64.3	1320[vi]	48712.1
2002	70.43	1320	53356
2003	96.6	1320	73181.8
2004	134.3	1320	101742.4
2005	154.6	1320	117121.2
2006	187.2	1320	141818.1
2007	204.7	1320	155075.7
2008	245	1320	185606
2009	293.8	1320	222575.7
2010	323.9	1320	245378.7
2011	434	5110[vii]	84931.5
2012	504.1	5110	98649.7
2013	732.6	5110	143365.9
2014	952	5110	186301.3
2015	1326.8	5110	259647.7
2016	1628.4	5110	318669.2
		المتوسط	136922.1

المصدر: من إعداد الباح بالاعتماد على الجدول رقم (1)، والتقارير السنوية لديوان الزكاة 2000-2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الزكاة المخصصة للفقراء والمساكين، لو تم توزيعها مباشرة على الفقراء والمساكين فإنها ستغطي في المتوسط 136922 فقير في السودان كل سنة، وبالرجوع إلى السنوات المتوفر فيها بيانات حول الفقر في السودان وهي السنوات 2002، 2009؛ فإنه يمكننا حساب المقدار الذي تغطيه الزكاة في نسبة الفقر في هذه السنوات، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول رقم (6):مقدار مساهمة الزكاة في خفض الفقر في السودان في السنوات 1992، 1996، 2002، 2009

السنة	عدد السكان	نسبة الفقر	عدد الفقراء	الفقراء الذين تكفلهم الزكاة	إجمالي الفقراء	نسبة الفقر خارج الزكاة	نسبة التغطية
2002	28679565	50	14339782.5	53356.7	14393139.2	50.18	0.18
2009	33650619	46.5	15647537.8	222575.7	15870113.5	47.16	0.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) والجدول رقم (5).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية الزكاة للفقر في السودان ضعيفة جدا ؛ حيث كانت 0.18 %سنة 2002، لترتفع إلى 0.66 %سنة 2009؛ إلا أنها تظل نسبة متدنية جدا . هذا إذا قامت الدولة السودانية بتوجيه نصيب الفقراء والمساكين إليهم مباشرة، فضلا على أن جزء ا من هذا المصرف يذهب على شكل استثمارات ومشاريع في واقع الأمر ، حيث لا يوجد حولها معلومات أو بيانات دقيقة وشاملة عما تحققه هذه الاستثمارات من أرباح وعوائد حتى يتسنى لنا معرفة أثرها على الفقر في البلد بشكل دقيق.

ويدل كذلك على ضعف أثر الزكاة على الفقر في السودان هو نسبتها إلى المبالغ اللازمة من أجل الحد من فجوة الفقر في السودان؛ حيث يبين لنا الجدول رقم (7) ذلك:

الجدول رقم (7):نسبة الزكاة الفعلية إلى المبالغ اللازمة للحد من فجوة الفقر العام خلال 2002 و2009 (مليون جنيه)

السنة	المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر	نصيب الفقراء	النسبة
2002	1892.85	70.43	3.72
2009	2065.47	293.8	14.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) والتقارير السنوية لديوان الزكاة 2002-2010.

نلاحظ ضعف نسبة نصيب الفقراء من الزكاة إلى المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر في السودان؛ حيث بلغت سنة 2002 3.72 % فقط ، في حين ارتفعت سنة 2009 لتبلغ 14.22 %من المبالغ اللازمة؛ إلا أنها لا تعبر عما يمكن للزكاة أن تقدمه في هذا الباب، ثم إن هذا الضعف يمكن تداركه بتحسين عنصر الجباية في السودان. فالزكاة الممكنة أثرها على نفس المبالغ أفضل بكثير منه في الزكاة الفعلية، والجدولين رقم (8) ورقم (9) يوضحان ذلك.

الجدول رقم (08): الزكاة الممكنة في السودان خلال سنة 2002 و2009

السنة	الناتج الإجمالي (مليون جنيه)	نسبة الممكنة [viii]	الزكاة الممكنة (مليون جنيه)	الزكاة الفعلية (مليون جنيه)	الفرق (مليون جنيه)	نسبة الفعلية إلى الممكنة
2002	47756	0.043	2053.5	205.1	2258.6	9.9
2009	148137	0.043	6369.8	426.9	5942.9	6.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع مقدار الزكاة الممكنة مقارنة بالزكاة التي تجبى فعلا في السودان، فإنها في سنة 2002 قدرت بحوالي 2053.5 مليون جنيه مقابل 205.1 مليون جنيه للفعلية، وهذا راجع للعديد من الأسباب والتي من أهمها ضعف الجباية الزكوية، في حين قدرت الزكاة الممكنة في سنة 2009 بحوالي 6370 مليون جنيه مقابل 427 مليون جنيه تقريبا للزكاة المجباة فعلا، وهذا ما توضحه نسبة الزكاة الفعلية إلى الممكنة في السودان حيث جاءت بنسبة 9.9 و 6.7 على التوالي. والجدول رقم (10) يوضح لنا ما يمكن للزكاة الممكنة أن تقدمه في مجال تغطية فجوة الفقر.

الجدول رقم (09):نسبة نصيب الفقراء والمساكين من الزكاة الممكنة إلى المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر في السودان لسنة 2002 و2009

السنة	المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر	نصيب الفقراء الزكاة الممكنة	النسبة
2002	1892.85	[ix]1457.98	77.02
2009	2065.47	4522.55	218.95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9) والجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

الجدول السابق يعطينا فكرة واضحة عن قدرة الزكاة على تغطية الفقر في السودان لو أن نظام الجباية يقوم بما عليه على أحسن وجه؛ فإن نسبة نصيب الفقراء من الزكاة الممكنة إلى المبالغ اللازمة لتغطية فجوة الفقر بلغت 77 % في سنة 2002، لتصل إلى 218.95 %سنة 2009، وهو ما يعني أن حصيلة الزكاة الفعلية إذا قاربت حصيلة الزكاة الممكنة؛ فإن ذلك سيمكن السودان من تخفيف حدة الفقر كثيرا إن لم تقضي عليه نهائيا. فالمشكلة في أثر الزكاة على الفقر هي مشكلة أداء وليست مشكلة ذاتية في الزكاة وقصور منها.والشكل رقم (1) يوضح الفرق بين أثر الزكاة الفعلية وأثر الزكاة الممكنة على فجوة الفقر.

الشكل رقم (1):الفرق بين أثر الزكاة الممكنة والزكاة الفعلية على فجوة الفقر في السودان

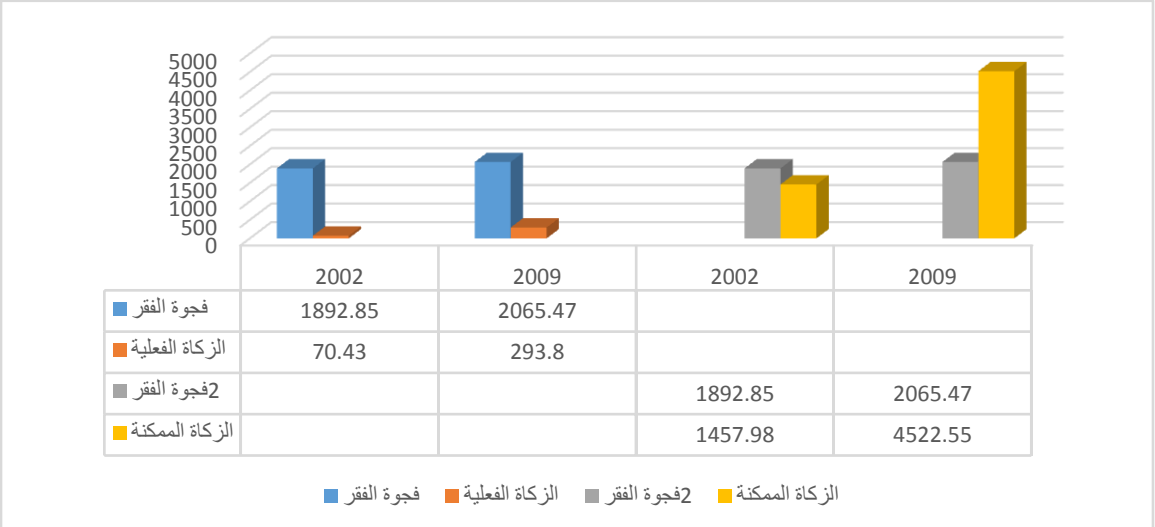

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (8) و(10).

يتضح من خلال الشكل السابق الفارق الكبير بين أثر الزكاة الممكنة على فجوة الفقر وأثر الزكاة الفعلية عليها، وهذا ما يشجع على تحسين عملية الجباية وضبطها حتى يمكن الوصول إلى الغاية المنشودة والأثر التوزيعي المطلوب للزكاة.

الخاتمة:

مما سبق يتضح لنا جليا ضعف مساهمة الزكاة المجباة فعلا في جمهورية السودان في التخفيف والتقليل من حدة الفقر والأموال اللازمة لمواجهة فجوة الفقر، وذلك راجع للعديد من الأسباب، والتي في مقدمتها ضعف الجباية الزكوية فيها، وإن كانت السودان تبذل العديد والكير من المجهودات من أجل تطوير المستوى الإداري لجباية الزكاة ومحاولة حصر الوعاء الزكوي حصرا يعادل أو يقارب مما هو ممكن جبايته في جمهورية السودان من الأموال الزكوية.

ويتضح لنا كذلك أن هذا الضعف في التخفيف من حدة الفقر ليس نتيجة لضعف آلية الزكاة أو قصور في مقدرتها على مواجهة المشكلات الاقتصادية، وهذا ما أظهره أثر الزكاة الممكنة على مشكلة الفقر، حيث اتضح لنا جليا أن الزكاة إذا جبيت جباية دقيقة فإنها ستقضي على مشكلة الفقر تماما في السودان، ففي سنة 2009 أظهرت النتائج أن نسبة نصيب الفقراء من الزكاة الممكنة إلى المبالغ اللازمة لسد فجوة الفقر تجاوزت 100% لتصل إلى 219% تقريبا، وهو ما يعني أن الزكاة قادرة على أقل تقدير على تغطية الكير من احتياجات الفقراء إذا ما اعتني بها عناية كاملة وأولتها الدولة السودانية مزيد اهتمام.

وفي الختام فإنه ولا شك أن مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة في حاجة ماسة لدعم نظمها المالية من أجل تمويل اقتصاداتها ودعمها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية في زماننا هذا، وما هذا العمل إلا دعوة إلى تبني النظم المالية الإسلامية من أجل الخروج من هذه الدوامة الاقتصادية العالمية المملوءة بالمشاكل والتذبذبات الحادة، ودعوة كذلك إلى الرجوع إلى موروثنا الحضاري الإسلامي والاستفادة منه وإعادة بعثه.

الهوامش

[i] من سنة 2000 إلى سنة 2006 تم تحويله من الدينار إلى الجنيه بناء على ما قرره البنك المركزي السوداني عند تحويل العملة من الدينار إلى الجنيه سنة 2006 بمقدار 1 جنيه لكل 100 دينار.

[ii] التقارير السنوية لديوان الزكاة: تقرير سنة 2004، 2007، 2010، 2011، 2012، 2016.

[iii] التقرير السنوي لديوان الزكاة، تقرير سنة 2002، 2003، 2016.

[iv] الأمانة العامة لديوان الزكاة، التقرير السوي 2016، ديوان الزكاة، السودان، 2016، ص 27.

[v] صندوق النقد العربي، التقرير السنوي الموحد، 2016، ص 415.

[vi] بناء على ما اعتمده تقرير السنوي الموحد لصندوق النقد العربي 2016، وذلك لغاية 2010.

[vii] بناء على آخر دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء في السودان سنة 2017.

[viii] تم في حساب الزكاة الممكنة على تقديرات الباحث منذر قحف، والذي قدرها بحوالي 4.3%، وذلك في بحثه الموسوم بـ:
MonzerKahf, Zakah Estimation in some Muslim Countries, official websit:
http://monzer.kahf.com/papers/english/ZAKAH_ESTIMATION_FIRST_PART.pdf

[ix] حسب نصيب الفقراء والمساكين المحدد من طرف ديوان الزكاة لسنة 2016، حيث حدد بـ 71 %.